الأمم المتحدة S/2009/439

مجلس الأمن

Distr.: General
1 September 2009
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

## أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن، بموجب القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولاية البعثة بـ ٤٥ يوما على الأقل. ويغطي هذا التقرير أهم ما جرى من تطورات منذ تقريري الأخير المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/129) وما أحرز من تقدم في تنفيذ ولاية البعثة التي حددتها قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و١٧٨٠ (٢٠٠٧) و١٨٤٠ (٢٠٠٨).

## ثانيا – التطورات السياسية

٢ – أتاح تزايد التعاون السياسي، الذي سُجّل خلال الفترة التي يشملها التقرير، تحقيق تقدم في عدد من المجالات، من بينها إجراء انتخابات لمجلس الشيوخ، واعتماد تشريعات أساسية ومواصلة الحوار الجامع بشأن عدد من المسائل الرئيسية التي يواجهها البلد بالاستناد إلى العمل الذي يؤديه عدد من اللجان الرئاسية. بيد أن التعاون ما زال ضعيفا وقابلا للانعكاس، ويترافق باحتمال تجدد التوترات والنزاع بين المؤسسات الحاكمة في هايتي وفي داخلها، وبمواصلة القوى المؤثرة داخل البلد استعدادها لإشعال فتيل التوترات الشعبية بهدف تحقيق مصالحها.

٣ – وعقدت الجولة الأولى من الانتخابات لملء ١٢ مقعدا شاغرا في مجلس الشيوخ في ١٩ نيسان/أبريل. وعلى الرغم من أن الظروف التي جرت فيها الانتخابات كانت سلمية بشكل عام، فإن وقوع سلسلة من حوادث العنف أدى إلى إلغاء التصويت في المقاطعة الوسطى وإغلاق مراكز الاقتراع في مقاطعة أرتيبونيت. وفي ٢١ حزيران/يونيه، انعقدت

020909 020909 09-49449 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الجولة الثانية من الانتخابات في المقاطعات التسع الأخرى باستثناء المقاطعة الوسطى، ولم تسجل أي قلاقل تذكر. ويتوقع أن تعاد الجولة الأولى من الانتخابات لملء مقعد في مجلس الشيوخ في المقاطعة الوسطى بعد أن تتخذ السلطات ما يلزم من إجراءات بالاستناد إلى التحقيق الذي يجريه المجلس الانتخابي المؤقت.

٤ - وقد نشرت نتائج الانتخابات رسميا في ٢٤ تموز/يوليه. وحقق ممثلو حزب ليبوا الذين شكلوا القاعدة الانتخابية للرئيس رينيه بريفال في عام ٢٠٠٦ الفوز في ٦ من ١١ عملية انتخابية، وحصل كل من ممثلي حزب الاندماج، وحزب العمل التعاوني لبناء هايتي، وحزب أرتيبونيت الفاعل، وحزب النضال الشعبي، على مقعد واحد على التوالي، كما حصل مرشح مستقل على مقعد واحد أيضا. وقد يشكل دخول أعضاء مجلس الشيوخ الأحد عشر هؤلاء تمهيدا لقيام هيئة تشريعية أكثر فعالية بعد أن تعرقل عملها بسبب الصعوبات التي واجهتها في جمع النصاب القانوني للأعضاء. بيد أن الدستور يتطلب أن يحصل المرشحون الفائزون على مصادقة أقرانهم قبل أن يتمكنوا من تقلّد مناصبهم. وقد هدد بعض أعضاء مجلس الشيوخ الحاليين بعدم المصادقة على المرشحين المنتخبين إلا إذا تم توضيح المزاعم بوقوع تلاعب في الانتخابات، في حين هدد آخرون بوقف عملية المصادقة على أساس أن مشروعية الانتخابات قد انتقصت باستبعاد حزب ''فانمي لافالاس'' (Fanmi Lavalas) (انظر S/2009/129، الفقرة ١٣).

٥ - وقد أحرز حتى هذا اليوم تقدم محدود في تنفيذ جدول الأعمال التشريعي المشترك الذي اتفق عليه ممثلو الحكومة والبرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن بين ٣١ قانونا و ١٠ اتفاقيات المدرجة على جدول الأعمال، أقرّ البرلمان ٩ قوانين وصدّق على ٩ اتفاقيات. وكان من بين الإنجازات الهامة المسجلة خلال الفترة التي يشملها التقرير إقرار قانون الميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في ٢ حزيران/يونيه، وإن تم ذلك بعد مضي ٨ أشهر على بدء السنة المالية وإثر مداولات مطولة، وحادة أحيانا، بين الحكومة والبرلمان. وفي نهاية شهر حزيران/يونيه، قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون الميزانية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وفقا للجدول الزمني الذي ينص عليه الدستور. وبإقرار البرلمان لقانون المشتريات العامة في ١٠ حزيران/يونيه، تم استيفاء شرط هام لإعفاء هايتي من جزء كبير من الدين الخارجي. كذلك اعتمد البرلمان، في ١١ أيار/مايو، تعديلا لقانون الانتخابات ينص على تمديد الولاية التي تسمح لسلطات المجتمعات المحلية بإتمام فترتها الدستورية، وهي أربع سنوات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتتضمن قائمة البنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال التشريعي، والتي لم يبت فيها بعد، لائحة أنظمة تتعلق باشتغال وتمويل الأحزاب السياسية، ومشروع قانون للجمارك، اللذين أقرهما مجلس النواب.

٦ - أثارت صياغة قانون بشأن الحد الأدنى للأجور، وهو بند مدرج أيضا في جدول الأعمال التشريعي، نقاشا سياسيا واسع النطاق خلال الفترة التي يشملها التقرير. ولعدم وجود مقترحات محددة من جانب الحكومة، وضع البرلمانيون قانونا يقضي برفع الحد الأدنى للأجر اليومي إلى ٢٠٠ غورد (حوالي ٥ دولارات)، أي ما يزيد ثلاث مرات تقريبا عن الأجر الحالي (٧٠ غوردا). ولاقى الاقتراح انتقادا من جانب الصناعيين ومختلف الخبراء الذين اعتبروه زيادة حادة يمكن أن تحطّ من القدرة التنافسية لهايتي في وقت يسعى فيه البلد إلى اجتذاب المستثمرين. وفي ممارسة للامتيازات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية، أحال الرئيس بريفال هذه الاعتراضات إلى البرلمان في رسالة اقترح فيها أيضا إجراء تعديلات محددة. وفي ١٨ آب/أغسطس، وإثر أسابيع عديدة من المناقشات العامة الحامية الوطيس ومظاهرات للطلبة والعمال في بورت - أو - برانس، صوّت مجلس النواب لصالح زيادة الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٥ غوردا في اليوم الواحد، وهو ما اقترحه الرئيس.

٧ - وفي تلك الأثناء، نشرت اللجنة المعنية بالإصلاح الدستوري تقريرها في ١٠ تموز/يوليه. وهذه اللجنة هي واحدة من اللجان الأربع التي أنشأها الرئيس بريفال في وقت مبكر من عام ٢٠٠٩ للنظر في مسائل ذات أهمية وطنية (انظر S/2009/129، الفقرة ٩). وتقترح اللجنة إجراء إصلاحات في عدد من المجالات، من بينها الأحكام المتعلقة بالدورة الانتخابية، والجنسية المزدوجة، والبنية الأمنية، والسلطات المحلية. أما اللجان الثلاث الباقية، وهي اللجنة المعنية بإصلاح العدالة، واللجنة المعنية بالقدرة التنافسية، واللجنة المعنية بتكنولوجيا المعلومات، فيتوقع أن تقدم تقاريرها قبل نهاية عام ٢٠٠٩ أو في بداية عام ٢٠١٠. وأصدرت اللجنة المعنية بالأمن العام التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ استنتاجاتها في ٦ آب/أغسطس، وسيناقش ذلك أدناه بمزيد من التفصيل (انظر الفقرة ٣٧).

٨ - وواصلت القيادة الهايتية عملها الوثيق مع المجتمع الدولي لصوغ استجابة تلبي حاجات البلد على صعيد الأمن والتنمية. وفي ١٤ نيسان/أبريل، حضرتُ مؤتمرا كبيرا بواشنطن العاصمة استضافه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية شارك في رئاسته رئيس الوزراء ميشيل دوفيفيير بيير - لوي. وضمّ المؤتمر ممثلين رفيعي المستوى لشركاء هايتي الثنائيين، وتمخض عن إعلان تبرعات بقيمة ٣٥٠ مليون دولار لتقديم مساعدة جديدة للبلد لفترة سنتين، تشمل دعما مباشرا للميزانية بقيمة ٤٠ مليون دولار. وخلال المؤتمر، قدمت حكومة هايتي خطة السنتين لإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي التي تبلغ ميزانيتها الإجمالية ١,٤ بليون دولار، وتركّز على خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، وعلى التحديات المرتبطة بتوفير الكهرباء، وتنمية القطاع الخاص، وإدارة أخطار الكوارث، والزراعة، والخدمات الاجتماعية.

٩ - وقد سُلط الضوء على احتمال تصاعد التوتر على طول الحدود مع الجمهورية الدومينيكية من خلال التعبير الشعبي عن الغضب إثر جريمتي القتل اللتين ارتكبتا في العاصمة الدومينيكية وراح ضحيتهما مواطن دومينيكي ومهاجر هايتي على التوالي، وشاع خبرهما على نطاق واسع. وقد عمل قائدا البلدين معا للدعوة إلى التزام الهدوء، وشددا في بيانات عامة على أن الهجمات هي أعمال إجرامية محددة تدور بين أفراد. بيد أن رد فعل الجمهور على الحادث، بالإضافة إلى المنازعات بشأن ترتيبات الحصول على تصاريح لشركات النقل العاملة بين البلدين، ألقت الضوء على الحساسية المستمرة التي تتسم بها القضايا التي تخص البلدين. ومن المشجع، في هذا السياق، أن السلطات الهايتية أعلنت عن عزمها إحراز تقدم سريع في إنشاء لجنة مشتركة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، مما قد يساعد على تبديد سوء الفهم هذا ويقي من التصعيد.

١٠ - وحظيت هايتي بعدد من الزيارات الرفيعة المستوى خلال الفترة التي يشملها التقرير، كان من بينها الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس (انظر S/2009/175) وزيارة الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٤ إلى ٧ أيار/مايو (انظر E/2009/105). وقد زرت هايتي في ٩ و ١٠ آذار/مارس بصحبة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق وليام ج. كلينتون الذي عينته بعد ذلك مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، والذي عاد لزيارة البلد بصفته الجديدة في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه. وبوصفه مبعوثا خاصا، سوف يقدم الرئيس كلينتون المساعدة لحكومة هايتي وشعبها فيما يبذلونه من جهود لخلق فرص عمل جديدة، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية والبنى التحتية، وتعزيز القدرة على التعافي من الكوارث والتأهب لها، وجذب استثمارات القطاع الخاص، وحشد المزيد من الدعم الدولي. وإنني أشعر بامتنان عميق للرئيس كلينتون الذي أبدى استعداده للاضطلاع بهذه الوظيفة، وهو أمر سيكون له قيمة عظيمة في الحفاظ على الالتزام الدولي الضروري للغاية في هايتي.

**الانتخابات**

١١ - شكلت انتخابات مجلس الشيوخ التي جرت في ١٩ نيسان/أبريل و ٢١ حزيران/يونيه أول انتخابات تجري منذ الدورة الانتخابية لعام ٢٠٠٦، وكانت أول انتخابات ينظمها المجلس الانتخابي المؤقت الجديد بدعم تقني ولوجستي وأمني من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وطرح تنظيم العملية الانتخابية تحديا كبيرا بسبب الأحكام والشروط الجديدة للقانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨، ولا سيما زيادة عدد مراكز التصويت بنسبة ٧٨ في المائة لتصبح ٤٦٣ ١ مركزا في عام ٢٠٠٩ مقارنة بما مجموعه

٨٢١ مركزا في الانتخابات السابقة. وقد أعرب المراقبون الوطنيون والدوليون بصفة عامة عن ارتياحهم للجوانب التقنية للعملية. وساعد استعراض لانتخابات ١٩ نيسان/أبريل اشتركت في إجرائه الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة بعد انتهاء الانتخابات في وضع استراتيجية أمنية معززة للجولة الثانية.

١٢ - ورغم أن العنف الانتخابي ظل منخفضا نسبيا، فإن مشاركة الناخبين (١١,٣ في المائة و ١٠,٨٥ في المائة على صعيد البلد خلال جولتي ١٩ نيسان/أبريل و ٢١ حزيران/يونيه الانتخابيتين، على التوالي) أثار قلقا بشأن درجة مشاركة الجمهور في العملية السياسية. كما أن نقض النتائج في المقاطعة الجنوبية وادعاءات التلاعب بالأصوات في منطقة لابوتيت ريفيير التابعة لمقاطعة أرتيبونيت أثار الجدال داخل المجلس الانتخابي المؤقت. ويمكن أن تزيد الادعاءات بتورط مرشحين معينين وأعضاء حاليين في البرلمان في الأحداث الانتخابية من تقويض ثقة الناخبين. بيد أن قيام المجلس الانتخابي المؤقت بإجراء متابعة مناسبة للتحقيق بشأن هذه الأحداث سيؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في تعزيز ثقة الجمهور بالعملية السياسية.

١٣ - وما زال عدد من العمليات الانتخابية لم ينفذ بعد وسيتطلب دعما كبيرا من البعثة ومن الشركاء الثنائيين. وتشمل هذه العمليات إعادة إجراء الانتخابات في المقاطعة الوسطى وانتخابات خاصة بجميع أعضاء مجلس النواب وبثلث أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنتهي مدة ولاياتهم طبقا للدستور في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لكن من الممكن تمديدها إلى غاية ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، بموجب القانون الانتخابي الحالي. وفي الوقت الراهن، لم يتضح بعد إن كانت تلك الانتخابات ستجرى قبل نهاية عام ٢٠٠٩؛ حيث يقترح البعض تنظيمها في أوائل عام ٢٠١٠. وينص الدستور على إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

## ثالثا - الدعم المؤسسي وتعزيز الدولة

١٤ - واصلت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والمحلية التي تقل كثيرا عن المستوى اللازم.

١٥ - وبمساعدة تقنية من البعثة، أعدت الحكومة خطة متكاملة لإدارة الحدود ومشروع قانون هايتي للجمارك ينظر البرلمان فيه حاليا، كما ذُكر آنفا. وبالاعتماد على التمويل الثنائي فضلا عن الدعم المقدم من البعثة، انتهت الحكومة من تشييد مرافق حدودية موسعة في وانامينتي ومالاباس، بينما توشك على الانتهاء الأعمال المتصلة بمرفق بيلادير. وساهم كل

من تحديث نظام بيانات الجمارك (بما في ذلك حوسبة عمليات الجمارك) وإدخال تحسينات مادية على نقاط العبور الحدودية وتكثيف الدوريات من جانب قوات الأمن، في زيادة نسبتها ١٠ في المائة في إيرادات الجمارك خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالفترة المقابلة في عام ٢٠٠٨، وبذلك بلغت إيرادات الجمارك متوسطا شهريا قدره ٨٠٠ مليون غورد من غوردات هايتي (١٩ مليون دولار).

١٦ - وكجزء من الجهود التي كُلفت البعثة ببذلها للمساعدة في بناء القدرات المؤسسية لهايتي على جميع المستويات، بما في ذلك داخل الوزارات الرئيسية، تقدم البعثة مساعدة تقنية إلى وزارة الداخلية والحكم المحلي. وتجري مناقشات مع رئيس الوزراء لتقديم دعم مماثل لوزارات مهمة أخرى للمساعدة على تلبية الاحتياجات الملحة. وسيكون ذلك الدعم أيضا مكملا للمبادرات الثنائية في مجال بناء القدرات والجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري.

١٧ - وواصلت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء هايتي الثنائيين، تقديم الدعم المؤسسي للبرلمان الذي اتخذ عدة تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير ترمي إلى تحسين أدائه. وتشمل هذه التدابير، تعيين أمين عام لمجلس النواب، في ٩ تموز/يوليه، يتوقع منه تنسيق المسائل الإدارية ومسائل الموظفين وتقديم المساعدة التقنية إلى رئيس المجلس، مع إقامة اتصالات مع نظيره في مجلس الشيوخ. ويتوقع من كلا الأمينين العامين أداء دور منسق خاص بالمجتمع الدولي فيما يتعلق بمسائل الدعم المؤسسي.

١٨ - وما زالت القدرات الإدارية محدودة للغاية على المستوى المحلي. وبالاعتماد على تمويل مشاريع الأثر السريع، دعمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدريب محاسب بلديات لكل من البلديات المائة والأربعين في البلد ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه. وفي الوقت نفسه، وحتى ١٩ آب/أغسطس، استُهل ١٢٨ مشروعا من مشاريع الأثر السريع لتوفير الخدمات العامة الأساسية مثل صهاريج المياه الصالحة للشرب، وإضاءة الطرق باستخدام الطاقة الشمسية، والمقاعد المدرسية، وتشييد البنى التحتية العامة أو إصلاحها، وتوفير الأنشطة المدرة للدخل، مثل إنتاج الفواكه والخضر وتربية الماشية والبستنة.

## رابعا - الحالة الأمنية

١٩ - ظلت البيئة الأمنية هادئة على العموم في البلد، رغم هشاشتها الشديدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل التهديدات المحتملة التي تمس بالاستقرار خطر تجدد الأنشطة التي

تقوم بها العصابات والمجرمون وغيرهم من الجماعات المسلحة، والفساد والعنف المرتبط بالاتجار غير المشروع، فضلا عن القلاقل المدنية الواسعة النطاق.

٢٠ - وفي وقت يزداد فيه الإحباط من جراء أوضاع الحياة اليومية الصعبة، أبدت المظاهرات اتجاها نحو التزايد من حيث العدد والشدة في جميع أرجاء البلد وأبرزت احتمال إنشاء تحالفات انتهازية من جانب جماعات ذات مخططات مختلفة بهدف الدفاع عن مصالحها الخاصة. وتمثل هذا في المظاهرات التي بدأت من بورت - أو - برانس في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، حيث خرج الطلبة إلى الشوارع للإعراب عن مختلف الشكاوى الأكاديمية وانضم إليهم بعد ذلك محتجون يؤيدون الزيادة المقترحة في الحد الأدنى للأجور ويبدو أيضا أن عناصر خارجية عنيفة تسللت إلى تلك المظاهرات. وربما تستغل كل هذه التهديدات ممن يسعون إلى تحقيق مآرب سياسية، بما في ذلك في سياق العمليات الانتخابية المقبلة، أو من جانب المخربين الذين يسعون إلى تقويض عملية تحقيق الاستقرار بهدف حماية مصالحهم الشخصية.

٢١ - وكما يلاحظ أدناه، فرغم تحسن قدرات الشرطة الوطنية تدريجيا، ما زالت تفتقر إلى ما يلزم من مستويات القوة والتدريب والمعدات والقدرات الإدارية للتصدي بفعالية لهذه التهديدات دون مساعدة خارجية. ونتيجة لذلك، ما زالت عناصر الأمن في البعثة تضطلع بدور لا غنى عنه في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة، بدعم من السلطات الهايتية، سلسلة من العمليات في سيتي سولي وفي مارتيسان، مما أسفر عن إلقاء القبض على عدد من زعماء العصابات وساعد في الحفاظ على مناخ آمن في كلتا المنطقتين. وساهمت أيضا عمليات مركزة قامت بها الشرطة الوطنية وقوات البعثة في انخفاض عمليات الاختطاف المبلغ عنها من معدل بلغ حوالي ٣٠ حالة اختطاف في الشهر في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى أقل من ٨ حالات اختطاف في الشهر في النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

٢٣ - وفي نفس الوقت، واصلت البعثة دعم جهود الحكومة في مجال إدارة الحدود عن طريق الدوريات البحرية والجوية والبرية. ويسرت العمليات البحرية للبعثة قيام الشرطة الوطنية بمصادرة المخدرات، بما في ذلك اعتراض سبيل شحنة وزنها حوالي ٤٣٢ كيلوغراما من الماريوانا في المقاطعة الجنوبية في ١٠ حزيران/يونيه.

٢٤ - وشكلت الانتخابات المتعلقة بمجلس الشيوخ مهمة رئيسية أخرى للعنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة، اللذين تعاونا مع الشرطة الوطنية على توفير الأمن لمراكز التصويت في جميع أرجاء البلد ولمركز التصنيف في بورت - أو - برانس، وتأمين تسليم

المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة واستعادتها. وفضلا عن هذه الجهود الواسعة النطاق، أدت عناصر الأمن التابعة للبعثة دورا حاسما في الحفاظ على الاستقرار عن طريق توفير الدعم للشرطة الوطنية في التصدي للفوضى المدنية أو غيرها من التهديدات غير المتوقعة، وعن طريق الدوريات المنتظمة في سائر أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق النائية التي يكون وجود الشرطة الوطنية محدودا فيها.

**إعادة تشكيل قوات البعثة**

٢٥ - سيلزم تكييف دور عنصر الشرطة والعنصر العسكري في البعثة لمواكبة التطور الذي تشهده التهديدات التي تواجهها هايتي، في الوقت الذي يطور به البلد قدراته الأمنية. وعليه، بدأت البعثة بإجراء تقييم لاستقرار هايتي ولشكل انتشار القوات الأمنية الهايتية في كل منطقة على حدة، بغية القيام، جنبا إلى جنب مع الخبراء العسكريين وخبراء الشرطة في مقر الأمم المتحدة، بوضع استراتيجية لإعادة تشكيل العناصر الأمنية للبعثة تدريجيا.

٢٦ - وأكد التقييم الذي أجرته البعثة بوضوح أن الاحتفاظ في الميدان بقوات عسكرية وقوات شرطة دولية كبيرة، بمستوى يماثل مستوى القوات المنتشرة حاليا، لا يزال ضروريا من أجل تفادي انتكاس الوضع أو تراجعه بشكل كبير. ولكن يلزم من جهة أخرى تعديل جوانب معينة من تشكيل قوة البعثة لتحسين تلبية الاحتياجات الحالية في الميدان. فعلى وجه الخصوص، يتجلى باطراد أنه لا يرجح أن تقوم البعثة بتنفيذ عمليات أمنية واسعة النطاق، على غرار تلك التي أجريت في سيتي سولي في أوائل عام ٢٠٠٧. وعليه، يستحسن تعزيز القدرة التشغيلية للبعثة على الانتشار السريع ورصد المواقع النائية، بما في ذلك مناطق الحدود والخط الساحلي للبلد. وبناء عليه، من المتصور أنه يمكن استبدال ما يصل إلى ربع عدد ناقلات الأفراد المصفحة التي تملكها البعثة بمركبات دوريات أخف، وهو تعديل سيتيح بدوره تخفيض عدد أفراد العنصر العسكري بنحو ١٢٠، ليبلغ مجموع أفراده ٩٤٠ ٦ فرداً.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، أبرز الاستعراض الجاري لتشكيل قوات البعثة الحاجة إلى مواصلة تعزيز قدرة البعثة على دعم السلطات الهايتية في جهودها الرامية لمكافحة الشغب. وبالتالي، يوصى بزيادة قوام كل من وحدات الشرطة المشكلة التسع التابعة للبعثة، الذي يتراوح حاليا بين ٨٥ و ١٤٠ فردا، ليصل إلى مستوى القوام الموحد البالغ ١٤٠ فردا للوحدة. ويمثل هذا التعديل زيادة إجمالية قدرها ١٢٠ ضابطا إضافيا، سيزيد بها عدد أفراد عنصر شرطة البعثة إلى ٢١١ ٢ فردا. وسيكفل هذا التعديل امتثال البعثة لمبادئ الأمم المتحدة، كما سيعزز مرونة وحدات الشرطة المشكلة وفعاليتها من خلال تمكين كل منها من العمل بالاستعانة

بأربع وحدات فرعية تعبوية قوام كل منها ٣٠ ضابطا، إضافة إلى ٢٠ من موظفي القيادة والدعم.

### الحد من العنف في المجتمعات المحلية

٢٨ - استمرت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية، فقدمت المشورة والمساعدة إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى الإدارات المحلية، مع التركيز بوجه خاص على ١٢ منطقة ذات أولوية متضررة من أعمال العنف، تم تحديدها بصورة مشتركة مع السلطات الهايتية.

٢٩ - ومنذ تقريري الأخير، تم إنجاز ما مجموعه ٤٣ مشروعا، وتحديد ٣٨ مشروعا إضافيا بالتعاون مع الجماعات المحلية في المناطق الـ ١٢ ذات الأولوية. وقد أُكملت ٦ من هذه المشاريع الإضافية، ولا يزال تنفيذ باقيها جاريا. وستكون هذه المجموعة الأخيرة من المشاريع، بعد إنجازها، قد وفرت فرص عمل لمدة شهر من أجل ٧٠٤ ١٣ عمال، بمن فيهم ٩٥٥ ٤ امرأة، وفرص تدريب مهني وتعليمي من أجل ١٥٦ ١ من الشباب المعرضين للخطر والسجناء والأطفال المتضررين من أعمال العنف المسلح، وساعدت على توفير الدعم الطبي والاجتماعي لـ ٥٠٠ ١ من أطفال الشوارع. وتشفع هذه المشاريع بأنشطة للتوعية الاجتماعية تهدف إلى تعزيز ثقافة السلام في المناطق الـ ١٢ كلها، ويشارك فيها أكثر من ٠٠٠ ٦٠ شخص.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، استمرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة إلى وزارة العدل في عملية الاستعراض الجاري للتشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية وتطوير نظام سجل أسلحة الشرطة الوطنية. وفي ١٦ تموز/يوليه، تم إصدار ما مجموعه ٥٢٠ ٤ ترخيصا من تراخيص الأسلحة لبدء استبدال ١٠٠ ٦ ترخيص من تراخيص الأسلحة الأقل أمنا التي صدرت في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦. وتم أيضا إصدار ١٨٣ ٣ ترخيصا إضافيا لبدء استبدال شهادات تسجيل نحو ٠٠٠ ٢٥ قطعة سلاح صدرت قبل عام ٢٠٠٤ وانتهت فترة صلاحيتها.

## خامسا - إصلاح هياكل سيادة القانون

٣١ - أحرز مزيد من التقدم في تعزيز قدرة الشرطة ونظامي العدالة والإصلاحيات وفقا لخطط الإصلاح الوطنية، بالاعتماد على التعاون الوثيق بين السلطات الهايتية والبعثة والفريق القطري للأمم المتحدة والشركاء الثنائيون. ومع ذلك، يلزم بذل جهود إضافية كبيرة لتمكين هايتي من الارتقاء بقدرتها المؤسسية إلى المستوى الأدنى اللازم في كل من هذه المجالات.

وتشمل العناصر الرئيسية لتعزيز الاستدامة تحسين التفتيش، وآليات الرقابة والمساءلة، ومواصلة العمل للحد من الفساد، فضلا عن تكييف الهياكل في الوزارات الرئيسية، وزيادة التعاون بين المؤسسات الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي.

## إصلاح الشرطة وتطويرها

٣٢ - تواصل البعثة العمل مع الشرطة الوطنية الهايتية لتعزيز قدراتها المهنية والارتقاء بقدراتها المؤسسية وتيسير إقامة الهياكل الأساسية اللازمة. وفي ١٨ آب/أغسطس، بلغ عدد أفراد الشرطة الوطنية ٩ ٧١٥ ضابطا. ويشمل هذا العدد مجموعة من الضباط الجدد يبلغ عددهم ٤٦٨، منهم ١٢١ امرأة، تخرجوا في ذلك اليوم كأعضاء في الفوج الحادي والعشرين. ومن جهة أخرى، ثمة حاليا نحو ١ ٥٠٠ مرشح للفوج الثاني والعشرين بانتظار إجراء الفحوص الطبية، بغية بدء تدريبهم في الأشهر المقبلة. وإلى جانب تدريب الشرطة الأساسي، أكمل ١١٥ مرشحا للالتحاق بالشرطة الوطنية، منهم ست نساء، التدريب اللازم لمناصب من مستوى المفتش، وتخرجوا في ١٨ آب/أغسطس. وإضافة إلى ذلك، يتلقى ٦٧ ضابطا من الشرطة الوطنية من مستويات مختلفة تدريبا متقدما من خلال منح دراسية ثنائية.

٣٣ - ولا تزال البعثة (شرطة الأمم المتحدة) والشرطة الوطنية يضطلعان بصورة مشتركة بأنشطة منح الشهادات وفحص السجلات في جميع أنحاء البلد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، فتحت سجلات تحقيق للتأكد من القدرة المهنية لـ ٦ ٥٥٧ ضابطا من الشرطة الوطنية ومن نزاهتهم؛ وسلم ما مجموعه ٢ ١٥٤ سجلا مكتملا منها إلى المفتش العام، وينتظر اتخاذ إجراءات بشأنها عندما تنجز السلطات الهايتية الترتيبات الداخلية التي تنظم تناول تلك السجلات.

٣٤ - وتواصل البعثة بالتعاون مع الشركاء الثنائيين دعم الجهود التي تشرف عليها السلطات الوطنية لتعزيز القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية وتطوير هياكلها الأساسية. ويشمل ذلك وضع نهج شامل لأمن الحدود، يجمع بين الاستراتيجيات التدريبية والتشغيلية، وتحديد المعدات والموارد اللوجستية اللازمة، وإقامة الهياكل الأساسية اللازمة، من قبيل إنشاء قاعدة بحرية جديدة في المقاطعة الجنوبية. كما تبذل الجهود لتعزيز القدرة المهنية والتنفيذية للشرطة القضائية، التي تضطلع بدور مركزي في التحقيق في الأنشطة الجنائية. ويلزم أيضا توفير تمويل في إطار المساعدة الثنائية لإتاحة استئناف توسيع مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمكتب المركزي للبصمات، الأمر الذي كان مقرراً إنجازه في حزيران/يونيه،

ولكن عُلق بسبب نقص الموارد. وسيكون استمرار الدعم الثنائي لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية في مجالي التنظيم والإدارة ذا أهمية حاسمة من أجل استدامة عملية إصلاح الشرطة برمتها.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير دعمت المساعدة الثنائية اقتناء ٣٢ مركبة جديدة، وتجديد أو توسيع ٢٠ من مرافق الشرطة الوطنية، وبناء ٢٥ مرفقا إضافيا، بما في ذلك توسيع مدرسة الشرطة التي ستتيح، عند اكتمالها، إجراء تدريب أساسي لفوجين في وقت واحد. كما حصلت الشرطة الوطنية على ٣٤ مركبة إضافية وقامت بتجديد ٢٠ مركزا للشرطة بتمويل وطني.

٣٦ - وعلى الرغم من المساهمة الهامة التي قدمتها الجهات المانحة الثنائية لتطوير الشرطة الوطنية، فإن الأموال المتاحة للمشاريع المخطط لتنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لا تزال غير كافية. وتعد المساعدة السخية المستمرة التي يقدمها المجتمع الدولي بالغة الأهمية لتمكين الشرطة الوطنية من التقيد بالحدود الزمنية المتوخاة في خططها الإنمائية.

٣٧ - وقد أوصت اللجنة الرئاسية للأمن العام، في تقريرها الصادر في ٦ آب/أغسطس، بأن تعيد هايتي تشكيل قوة إضافية لها مركز عسكري بالإضافة إلى التحسين المستمر لقدرة الشرطة فيها. وستتولى هذه الهيئة، التي يقترح أن تتكون من ٠٠٠ ٤ إلى ٠٠٠ ٥ عضو، مجموعة متنوعة من المهام التي تضطلع بالعديد منها حاليا البعثة أو الشرطة الوطنية، ويمكن أن تتضمن عناصر معينة من الشرطة الوطنية. وستشمل مسؤولياتها الحفاظ على الأمن على طول حدود هايتي وفي المناطق الريفية، وحماية السكان من الكوارث الطبيعية، ومكافحة الاتجار غير المشروع، وتقديم الدعم للشرطة عند وقوع اضطرابات مدنية، وحماية البيئة. ويتوقع أن تسفر الأبعاد السياسية والعملية والمالية لهذه التوصيات عن توسيع نطاق المناقشة السياسية والعامة.

## النظام القضائي

٣٨ - اكتملت الآن عملية فحص بيانات المرشحين للمجلس الأعلى للقضاء، الذي سيضطلع بدور رئيسي في الإشراف على نظام العدالة. بيد أن النتائج لم تعلن بعد، كما لم يتم بعد تعيين رئيس محكمة النقض الذي سيتولى أيضا، بحكم منصبه، رئاسة المجلس.

٣٩ - وريثما يتم إنشاء المجلس، تواصل وزارة العدل تعزيز وحدة التفتيش القضائي التابعة لها، وذلك من خلال استحداث لجان متخصصة لمراجعة قضايا سوء السلوك الخطير من جانب القضاة. وحتى الآن، تعرّض أربعة مدعين عامين للفصل وأوقف قاضيان ورئيس قلم محكمة واحد عن العمل. أما مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم وزارة العدل والذي

ينص على إنشاء وحدات جديدة للتخطيط والتفتيش القضائي، فلا يزال معروضا على البرلمان لإقراره.

٤٠ - وشكل افتتاح كلية إعداد القضاة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ خطوة هامة إلى الأمام حيث بدأت في حزيران/يونيه عملية التحاق الدفعة الأولى من القضاة. وسيكون بدء تدريبهم الرسمي إيذانا بانطلاق عملية منتظمة تشتد الحاجة إليها لتعيين وإعداد موظفين بغرض الاضطلاع بوظائف قضائية هامة. وفي هذه الأثناء، استُخدمت مرافق الكلية لتدريب ٦٠ من قضاة الصلح، منهم خمسة نساء. وبذلك يصبح العدد الكلي للقضاة الحاصلين على تدريب رسمي ١٣٥ قاضيا، من مجموع ٤٧٠ قاضيا على نطاق البلد. ومن المقرر بدء برنامج تدريبي للمدعين العامين عما قريب.

٤١ - ومنذ تقريري الأخير، واصلت البعثة دعم عدد من التدابير لتعزيز حسن سير نظام المحاكم، بما في ذلك تحسين حجم القضايا المعروضة عليها، بالإضافة إلى توفير المساعدة التقنية إلى الموظفين القضائيين العاملين في ''سلسلة الإجراءات العقابية'' بغرض تحسين التنسيق. وقامت البعثة والسلطات الهايتية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ببحث سبل تعزيز تدابير مكافحة الفساد والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. ومع ذلك، لم يتحقق أي تقدم باتجاه إنشاء الدوائر المتخصصة التي كانت متوخاة بوصفها عنصرا أساسيا في مكافحة الإفلات من العقاب.

٤٢ - وفي ٣١ آذار/مارس، قدم الفريق العامل المعني بإصلاح نظام العدالة، وهو أحد اللجان الرئاسية (انظر الفقرة ٧)، ١٣ توصية للأجل القصير إلى الرئيس بريفال بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها على الفور من أجل المضي قدما بإصلاح النظام القضائي. وتم تشكيل أربعة أفرقة فرعية تعنى بالقانون الجنائي والقانون المدني والقانون الإداري وإطار إصلاح النظام القضائي. وحظي الإصلاح التشريعي أيضا باهتمام متزايد إثر إنشاء فريق عامل معني بتحديث القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، يرأسه وزير العدل السابق بصفته مستشارا خاصا للرئيس. ويمثل ذلك خطوة مهمة نحو إجراء استعراض طال انتظاره للتشريعات الجنائية الراهنة في هايتي.

٤٣ - وفي ٣ آب/أغسطس، افتتح مكتب إضافي للمساعدة القانونية في غونيف. وبذلك أصبح العدد الكلي لمكاتب المساعدة القانونية ١٠ على نطاق البلد. ويجري اتخاذ تدابير بهدف تحديد سبل مواصلة تمويل المكاتب القائمة وفتح ثمانية مكاتب إضافية في الدوائر القضائية المتبقية في البلد.

**نظام السجون**

٤٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم محدود في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ لإدارة السجون الوطنية، والتي تستند إلى أربعة من مجالات التركيز وهي، تحسين الهياكل الأساسية وشراء المعدات اللازمة وتدريب الموظفين وتحسين معاملة المحتجزين. وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز أمن المحتجزين وتلبية احتياجاتهم الملحة مع تقديم الدعم التقني للتخطيط على المدى الطويل.

٤٥ - وتمشيا مع التوجه المشار إليه في تقارير سابقة، استمر تدهور الأحوال في السجون حيث ازدادت نسبة الاكتظاظ أكثر مما كانت عليه. وفي ٢٠ آب/أغسطس، بلغ عدد المحتجزين في سجون البلد، وعددها ١٧ سجنا، ٧٩٠ ٨ سجينا (٤٨١ منهم من النساء)، علما بأن الحيز الكلي المتاح لإيواء السجناء لا يتعدى ٨٨٤ ٤ مترا مربعا. وفي السجن الوطني في بورت - أو - برانس، شغل ١٧٧ ٤ محتجزا مساحة ٩٩٥ ١ مترا مربعا للإقامة فيها، أي أقل من نصف المتر المربع للسجين الواحد، وهو حيز بعيد كل البعد عن المعيار الدولي المحدد بـ ٢,٥ متر مربع لكل سجين، والذي يشكل الحد الأدنى الأساسي لمراعاة حقوق الإنسان ومقتضيات السلامة.

٤٦ - وفي تطور إيجابي، انطلقت في أيار/مايو أعمال بناء سجن جديد في كروا - دي - بوكي (بالقرب من بورت - أو - برانس) اعتمادا على تمويل ثنائي. وسيؤوي السجن عند اكتمال بنائه ٧٥٠ سجينا. وعلى صعيد آخر، يجري بتمويل ثنائي إصلاح جزء من السجن الواقع في كاب - هايسيان، مما سيزيد حيز الأسّرة المتاحة في هذا المرفق بما عدده ١٥٠ سريراً بالإضافة إلى مطبخ وعيادة ومرافق صحية. وقد توقفت الأعمال في مبنى إدارة هذا المرفق منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بسبب نقص التمويل المقدم من حكومة هايتي. وكذلك توقفت أعمال الإصلاح في سجني هينش وكارفور التي بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بتمويل من حكومة هايتي، وذلك بسبب مشاكل في التمويل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، انطلقت أعمال إصلاح سجني بور - دو - بي وسان مارك، الخاضعين لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن المتوقع زيادة حيز الأسرّة المتاحة في المرفقين.

٤٧ - ولا تزال نسبة المحتجزين قبل المحاكمة على مستوى البلد تزيد على ٧٦ في المائة، بينما تزيد نسبة المحتجزين في السجون الوطنية على ٨٦,٤٧ في المائة. وقد أوصت اللجنة الوطنية الثانية المعنية بالاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة منذ إنشائها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بتنفيذ بعض التدابير الفورية، وقدمت توجيهات إلى القضاة رؤساء الدوائر

والمدعين العامين وبدأت، بدعم من البعثة، في إجراء حصر للمحتجزين بغية استعراض الاحتجاز المطول قبل المحاكمة على نطاق البلد. وفي نيسان/أبريل، أُنجز مشروع نموذجي لتحديد العوائق التي تعترض تصفية ملفات القضايا وقُدم إلى وزارة العدل لمتابعة تنفيذه. ومع ذلك، لم يُتخذ حتى الآن أي إجراء إضافي في هذا الصدد.

٤٨ - ولئن كان من المقرر تدريب ٢٧٠ موظفا إضافيا من موظفي السجون في عام ٢٠٠٩، فإن الحكومة لم تتمكن حتى الآن من اختيار المرشحين للتدريب. وفي غضون ذلك، تلقى ١٤٦ من مديري السجون تدريبا في التخطيط لحالات الطوارئ وقواعد السلوك وتقييم الأداء.

## سادسا - حقوق الإنسان

٤٩ - لم يحدث تغير يُذكر في الحالة العامة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث يظل عدم إحراز تقدم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أخطر المشاكل القائمة. فانتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع، بالاقتران مع نقص فرص الحصول على الغذاء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية بمعايير مقبولة وتكلفة ميسورة، واستمرار تدهور البيئة كلها عوامل تشكل تهديدا للحقوق الفردية وللاستقرار الوطني.

٥٠ - واستجابة لهذا الوضع، تسعى البعثة إلى تعزيز جهودها من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها والاستجابة للاهتمام المتزايد لدى المجتمع المدني بالسياسات العامة. وتعكف البعثة، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على وضع برامج تدريبية ذات صلة من شأنها مساعدة المواطنين الهايتيين على المشاركة بصورة بناءة في تنفيذ صكوك السياسات العامة من قبيل الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، وخطط العمل الوزارية والميزانيات البلدية.

٥١ - ولا يزال البلد يتمتع بمستوى مرتفع لم يسبق له مثيل من حيث درجة الالتزام السياسي بحماية الحقوق المدنية والسياسية. ومع ذلك، تعزى الانتهاكات التي طالت تلك الحقوق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى استمرار ضعف مؤسسات سيادة القانون وتواصل ظاهرة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من بعض التحسن في قدرات الشرطة الوطنية، تلقت البعثة تقارير بشأن حالات إساءة المعاملة والاحتجاز التعسفي وغير القانوني وإساءة استعمال السلطة، في حين يشكل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، كما هو مبين أعلاه، إخلالا بحقوق الهايتيين في محاكمة عادلة. أما الأحداث الانتخابية التي وقعت في ١٩ نيسان/أبريل، فقد أخلت أيضا بحقوق بعض المواطنين في عملية انتخابية حرة ونزيهة.

٥٢ - وقام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، ميشيل فورست، بزيارة إلى هايتي في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو من أجل استكمال تقريره الأول (A/HR/11/15) الذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ودعت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، غولنارا شاهينيان، في أعقاب زيارة لها إلى البلد في الفترة من ١ إلى ١٠ حزيران/يونيه، إلى زيادة الاهتمام بمسألة الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية. وسيقدم تقريرها عن الزيارة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية عشرة.

## المنظور الجنساني

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم مشاركة المرأة في العملية السياسية. وأجرت البعثة دورات تدريبية بشأن القيادة والمشاركة السياسية للمرأة لـ ٤٤ من القادة، من بينهم ثلاثة رجال، وخمس نساء من أصل النساء السبع اللاتي كنّ يتنافسن على مقاعد في مجلس الشيوخ. كما نُظِّمت دورات توعية بشأن تثقيف الناخبين لـ ٣٦٠ من ممثلي المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، بمن فيهم ٢٨٨ امرأة و ٧٢ رجلا في كاب هايتيان ولي كاي وغونيف وجيريمي وجاكميل وبور دو بيه وفور ليبرتيه وميراغوان من خلال المراكز المتعددة الوسائط التي تدعمها البعثة. ولكن نظراً لعدم انتخاب أي من النساء اللاتي تنافسن على المنصب، انخفض تمثيل النساء في مجلس الشيوخ بنسبة ٥٠ في المائة في أعقاب مغادرة اثنتين من أعضاء مجلس الشيوخ بانتهاء ولايتيهما.

٥٤ - ولا تزال الجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنسي تعاني من العراقيل بسبب ضعف نظام سيادة القانون. ونُظِّمت دورات توعية بشأن العنف ضد المرأة لـ ٢٤٢ من ضباط الشرطة الوطنية، من بينهم ٣٩ امرأة. وواصلت البعثة دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، كما نفذت برنامج توعية على نطاق البلد بأسره لممثلي منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم ١٤٨ امرأة و ٦٢ رجلا.

## حماية الطفل

٥٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر الأطفال يعانون من الأعمال الإجرامية. وأُفيدَ بأن ضحايا ٨٤ حالة اغتصاب كانوا من القصر، بينما لا يزال الاتّجار بالأطفال على الصعيدين الداخلي والعابر للحدود لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي والتبني على الصعيد الدولي مبعث قلق. وأفادت الأنباء الواردة بأن سبعة قصر، بينهم أربع فتيات، قد اختطفوا خلال الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٥٦ - وسعت البعثة إلى حماية حقوق الأطفال في إطار النظام القضائي. ولم تجر بعد محاكمة ٢٨٤ من بين القصر المحتجزين البالغ عددهم ٣٣٢ قاصراً، وتبلغ نسبة الفتيات بينهم ١٢ في المائة. وواصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى كفالة النظر في قضاياهم من جانب قضاة أعدوا لذلك إعداداً مناسباً، وأن يتمّ، قدر المستطاع، إطلاق سراحهم على الفور بعد المحاكمة، بينما تقدِّم اليونيسيف المساعدة القانونية المجانية. وواصلت البعثة واليونيسيف العمل لدعم لواء الشرطة الوطنية المعني بحماية الطفل من خلال تنظيم برامج تدريب مشتركة لـ ٧٠ ضابطا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ومن خلال إجراء تقييم لاحتياجات اللواء في جميع المقاطعات.

### فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٧ - منذ تقريري الأخير، نظمت البعثة برامج تدريب بشأن المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لـ ٤ ٧٠٣ من أفراد البعثة و ١ ٣٦٩ من عناصر الشرطة الوطنية، بالإضافة إلى ٦٤١ من قادة المجتمعات المحلية في هايتي وممثلي المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت البعثة في تنظيم برامج تدريب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لموظفي السجون العاملين في المجال الصحي وموظفي الهجرة والجمارك، كما ساهمت، بالتعاون مع تحالف النساء الهايتيات في مواجهة الإيدز، في عقد حلقة دراسية بشأن منع انتقال هذا المرض من الأم إلى الطفل.

## سابعا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

### الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٥٨ - بعد مرور عام على تعرض هايتي للآثار المدمرة الناجمة عن سلسلة من الأعاصير، لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخطرة تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار البلد. فغالبية الشعب الهايتي لا تزال تعاني من المشقة والحرمان في أحوالها المعيشية. كما بدأ تدريجياً إلغاء الإعانات التي قُدّمت لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود بعد أعمال الشغب التي حدثت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتشير السلطات الوطنية إلى أن ١,٩ ملايين هايتي يعانون حالياً من انعدام الأمن الغذائي. ولا تزال شبكات الأمان الاجتماعي شبه معدومة. وتتولى جهات غير حكومية والقطاع الخاص إدارة الخدمات الاجتماعية الأساسية، من قبيل التعليم، بالكامل تقريبا بينما ينفذ البلد أيضا سياسة استرداد تكاليف الخدمات الصحية الأساسية.

٥٩ - ورغم أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لا تزال عموماً هشة للغاية في هايتي، فإن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت بعض التطورات الإيجابية. فمعدل التضخم السنوي، الذي

تضاعف من ٧,٩ في المائة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ١٥,٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، انخفض إلى ناقص ٠,٠٤ في المائة في أيار/مايو ٢٠٠٩، في حين بقي الغورد، وهو العملة الهايتية، مستقراً نسبيا. أما معدل النمو الاقتصادي، الذي كان قد بلغ ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ قبل أن ينخفض إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، فمن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي ٢ في المائة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. غير أن هذا النمو المتوقع يكاد لا يكفي لمواكبة معدل النمو المتوقع في عدد السكان البالغ حوالي ٢,٤ في المائة.

٦٠ - وبعد أن قامت المؤسسات المالية الدولية في ٣٠ حزيران/يونيه بإلغاء ١,٢ مليار دولار من الديون المتعددة الأطراف المستحقة على هايتي، ألغت بلدان نادي باريس كامل الدين الثنائي الذي يتجاوز ٢١٤,٧٣ مليون دولار وكان مستحقاً للبلدان الأعضاء في النادي. ومن المتوقّع أن يؤدي إلغاء الديون المتعددة الأطراف إلى تحرير حوالي ٤٠ مليون دولار سنويا لميزانية الاستثمار حتى عام ٢٠١٥، وهو مبلغ ينبغي إنفاقه على تدابير الحد من الفقر.

٦١ - وهناك حاجة ملحة لدعم السلطات الهايتية في تنفيذ الخطط الاجتماعية والاقتصادية المستهدَفة الرامية إلى معالجة الضعف الشديد للبلد وشعبه وإلى وضع هايتي بشكل راسخ على طريق الانتعاش والتنمية المستدامة. ويضطلع المبعوث الخاص للأمم المتحدة في هايتي بالفعل بدورٍ بالغ الأهمية في تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز التزام مؤسسات الدولة والأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني بالتعاون من أجل تحقيق تحسن ملموس في حياة الشعب الهايتي. وفي ٩ آب/أغسطس، أعلن أنه سيقود في تشرين الأول/أكتوبر بعثة تجارية دولية إلى هايتي تضم مستثمرين من القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، يدرس عدد كبير من المستثمرين الدوليين والمنظمات الخيرية الاستثمار في مختلف القطاعات الرئيسية.

**المساعدة الإنسانية والإنمائية**

٦٢ - كما تبيّن في عام ٢٠٠٨، تعتبر هايتي معرضة بشدة للكوارث الطبيعية، وتؤدي إزالة الغابات بشكل مفرط إلى زيادة مخاطر الفيضانات والانهيالات الوحلية أثناء فترات الأمطار الغزيرة. وهذا الضعف، الذي يزيد من حدته انخفاض القدرة الزراعية وارتفاع معدلات البطالة وضعف الاستثمارات الشديد، يعرّض الكثير من السكان للخطر، ولا سيما خلال موسم الأعاصير (من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر).

٦٣ - وقد عرضت حكومة هايتي استراتيجية تأهّب وطنية للتصدي للكوارث المحتمل وقوعها خلال موسم الأعاصير، بينما استمر بناء قدرات مديرية الحماية المدنية في البلد،

بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية. واستكملت أوساط المساعدة الإنسانية عملها في مجال التخطيط للطوارئ، ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسهيل التنسيق على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات. كذلك وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري ترتيبات تنفيذية من أجل الاضطلاع بأنشطة مشتركة للتصدي لحالات الطوارئ تقوم على التعاون الذي كان له دور بالغ الأهمية في إتاحة التصدي السريع للأزمة التي وقعت عام ٢٠٠٨.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الأغذية العالمي بإعداد مخزون من المواد الغذائية، بما في ذلك البسكويت العالي الطاقة، في مستودعات في مناطق استراتيجية. ووزعت منظمة الصحة العالمية اللوازم الطبية وغيرها من المعدات لتعزيز قدرة وزارة الصحة على التصدي للأزمات. وقامت اليونيسيف بفحص ومعالجة الأطفال من سوء التغذية، وقدمت الدعم لقطاع التعليم في المناطق المتضررة من الكوارث، وساهمت في توفير مياه الشرب المأمونة وإنشاء مستشفى جديد في غونيف. وقدّمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة لمديرية الحماية المدنية في مجال تحديد وإعادة تأهيل الهياكل التي ستُستخدم كملاجئ مؤقتة. ومنذ تقريري الأخير، أدت برامج الإنعاش الجارية بالفعل إلى إيجاد نحو ٠٠٠ ٣٥ فرصة عمل قصير الأجل على صعيد البلد. غير أن هناك حاجة إلى تمويل إضافي لجهود الإنعاش وإعادة التأهيل التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، التي يمكن أن تؤدي إلى خلق فرص العمل والتخفيف من مخاطر الكوارث في المستقبل.

٦٥ - وبناء على دعوة من الحكومة الهايتية، أجرى البروفيسور جيفري ساكس، مدير معهد الأرض ومستشاري الخاص المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، زيارة إلى هايتي في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تموز/يوليه من أجل استعراض أولويات التنمية في البلد، واستكشاف سبل المضي قدما في تنفيذها.

## ثامنا - سلوك وانضباط الموظّفين

٦٦ - واصلت البعثة تنفيذ سياستي التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونظمت البعثة برامج تدريب بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لـ ١ ١١٢ فردا، بمن فيهم ٥٩٣ من العسكريين و ١٨٦ من الشرطة و ٣٣٣ من المدنيين. وكجزء من الحملة الداخلية المستمرة ضد الجنس بمقابل، أُصدِرت بطاقات تحدد سياسة المنظمة بجميع اللغات المستخدمة في البعثة، ووُزِّعت على جميع الأفراد. وأعيد أحد ضباط الشرطة في البعثة إلى وطنه لأسباب تتعلق بسوء السلوك الجنسي.

## تاسعا – خطة التوطيد

٦٧ – بينما أُحرز بعض التقدّم خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، لا تزال خطة التوطيد التي اقتُرحت في العام الماضي، مع ما يرتبط بها من مؤشرات لإحراز التقدّم، صالحة كوسيلة يقيّم بها مجلس الأمن توطيد الاستقرار في هايتي. غير أن تطوّرات محدّدة قد حدثت وتستوجب إجراء بعض التعديلات في كل من مجالات النقاط المرجعية العامة الخمسة، وذلك على النحو المبين أدناه. وقد أوجزت هذه المعلومات في المرفق الأول الذي أعيد تنظيمه لتسهيل استعراض مجلس الأمن له، وذلك بتقسيم أوجه التقدّم المتوقّعة في كل من مجالات النقاط المرجعية الأربع الأولى حسب أطرها الزمنية المرجّحة، وذلك لغرض النظر في إجراء تمديدات لولاية البعثة، وقد استُند في ذلك إلى الممارسة المتّبعة حتى الآن. أمّا الإطار الزمني لمؤشرات النقطة المرجعية الخامسة، وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهو أقل دقة، وهذا انعكاس لحدوث التقدّم في هذا المجال بمعدّل أكثر تدرّجا من معدّلات إحراز التقدّم في المجالات الأربعة الأخرى.

٦٨ – وفي مجال الحوار السياسي والانتخابات، أُنجز عدد من مؤشرات التقدم. فمع تنصيب حكومة رئيس الوزراء بيير – لوي وما تلاه من إنجاز انتخابات التجديد في مجلس الشيوخ، بات من الممكن أن تستفيد العمليات السياسية مرة أخرى من وجود قاعدة مؤسسية متينة. وفي الوقت نفسه، فإن قيام الرئيس بريفال بإنشاء سلسلة من اللجان المعنية بقضايا محل اهتمام على الصعيد الوطني قد ساعد على بدء إجراء حوار حول مستقبل البلد يشمل الجميع، بمشاركة القادة السياسيين وأعضاء من القطاع الخاص وأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني. ويمكن لهذه العملية أن تساعد على تحديد التعديلات المؤسسية المتفق عليها على نطاق واسع والتي قد تصب في صالح تحقيق الاستقرار الأطول أجلا. وسيكون لاستمرار السلطات الهايتية في الاضطلاع بأنشطة التوعية أهمية حاسمة لاستدامة هذا النقاش، وعلى المجتمع المدني في الوقت ذاته مسؤولية المشاركة بنشاط وضمان تحقُّق الشرعية والقابلية للاستدامة في الحلول التي تتولّد عن المناقشة.

٦٩ – ويتطلب توطيد دعائم الاستقرار السياسي في هايتي أيضا الاحترام المستمر لمبدأ إجراء انتخابات دورية. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن الجدول الزمني الحالي للانتخابات يضع عبئا ماليا وسياسيا جسيما على كاهل البلد وشركائه الثنائيين، وقد طُرح عدد من التعديلات المحدّدة في هذا الصدد من قبل اللجنة المعنية بالإصلاح الدستوري. وقد أبرزت تجربة السنوات الخمس الماضية أن توقيت العمليات الانتخابية قد يحتاج إلى تعديل في بعض الأحيان عندما تؤخذ القيود العملية في الاعتبار. ومع ذلك، فمن الضروري أن تواصل القيادة

الهايتية عملها مع المجتمع الدولي لكفالة حُسن توقيت إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية، وكفالة تمتّع الناخبين بكامل الحق الذي اكتسبته الأجيال السابقة بالتصميم والشجاعة وبذل التضحيات.

٧٠ - أمّا بالنسبة لبسط سلطة الدولة، فقد أُحرز تقدّم كبير نحو توضيح استراتيجية إدارة الحدود وتنفيذها، بينما أُحرز تقدّم تدريجي في تنمية القدرات المؤسسية للدولة بصفة عامة، مع الاستفادة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف. غير أنه يتعيّن بذل جهود إضافية كبيرة لتمكين الدولة من جباية الأموال وصرفها لصالح السكان بفعالية. ويمكن تعزيز احتمالات التحسّن الكبيرة والدائمة في القدرات المؤسسية باعتماد الحكومة مخطّطا شاملا لإصلاح الدولة، مع الاستفادة من المقترحات المطروحة بالفعل حسب الاقتضاء. وبالمثل، فإن الاتفاق على إطار عمل لتطبيق اللامركزية سيساعد على تعزيز قدرات أجهزة الإدارة المحلية. ويؤمل أن تمهّد المقترحات التي قدّمتها اللجنة المعنية بالإصلاح الدستوري السبيل إلى نشوء توافق آراء في هذا الصدد. كما أن استمرار الدعم الثنائي والمتعدّد الأطراف للجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التشريعية والرقابية للبرلمان سيظل يشكل إسهاما حاسم الأهمية لاستقرار هايتي في الأجل الطويل.

٧١ - وقد أُحرز تقدّم بوجه عام فيما يتعلق بتعزيز الأمن والاستقرار في هايتي بوتيرة متماشية مع الإطار الزمني المتوقّع في خطة التوطيد. وقد أدّت العمليات الجارية المحدّدة الأهداف التي تضطلع بها القوات الوطنية والدولية إلى تعزيز الأمن في المناطق الحضرية والريفية، بينما عُزّز وجود عناصر البعثة والشرطة الوطنية على طول الحدود البرّية والبحرية. وسيكون للمساعدة التنفيذية التي يقدّمها المجتمع الدولي أهمية حاسمة للحفاظ على المكاسب التي تحقّقت ولاستغلالها لتحقيق مزيد من المكاسب، وللتصدي للتهديدات التي قد تترتّب عليها بدون ذلك، آثار إقليمية. وقد يكون لاستمرار الوجود العسكري والشرطي للبعثة دور حاسم في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، قد توفر الترتيبات الثنائية وسيلة أكثر قابلية للاستدامة للتصدّي للتحديات الأمنية الجماعية الصعبة من قبيل الاتجار غير المشروع والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

٧٢ - وقد أُحرز مزيد من التقدم في تطوير الشرطة الوطنية، وهو أمر حاسم الأهمية لتوطيد الاستقرار ولإعداد استراتيجية تسليم المسؤوليات التنفيذية التي تنهض بها البعثة إلى الشرطة الوطنية. ولتحقيق الأهداف المحدّدة في الخطط الوطنية، من الضروري أن تواصل السلطات الهايتية إيلاء الأولوية لاستقدام ضباط شرطة جدد وتدريبهم على نحو فعّال، مع العمل في الوقت ذاته مع البعثة والجهات المانحة الثنائية على تعزيز القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية في

عدد من المجالات ومنها المهارات المتخصصة والقدرات الإدارية العامة، إلى جانب دعم توفير المعدّات والهياكل الأساسية الرئيسية. كما أن تعزيز القيم المهنية هو الآخر أمر لا غنى عنه. وسيكون لتحديد الإجراءات المناسبة لمنح الشهادات وتطبيق تلك الإجراءات على وجه السرعة أهمية خاصة في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، من المستحسن البدء في وضع مخطّط يكون بمثابة دليل لجهود تطوير الشرطة الوطنية بعد الانتهاء من الخطة الحالية التي من المقرر إنجازها في عام ٢٠١١. وينبغي أن يكون هذا المسعى منسجما مع رؤية هايتي الناشئة لبنيان أمني شامل يوفر قدرة ملائمة وقابلة للاستدامة من الناحية المالية للتصدّي للتهديدات. وستشكل المقترحات الصادرة عن اللجنة المعنية بالأمن العام إسهاما مهما في هذا النقاش.

٧٣ - ويعتبر استمرار التزام السلطات الهايتية وزيادة مشاركة المجتمع الدولي أمران حاسمان لتحقيق الاستفادة من التقدّم المحرز في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان. ومن الأهداف ذات الأولوية، كما وردت في خطة التوطيد، إنشاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية بشكل كامل ليكون هيئة فعّالة لديها القدرة على ممارسة الرقابة على النظام القضائي، وذلك بالتعاون مع المكاتب المسؤولة في وزارة العدل. كما أن بدء التدريب المنتظم لموظفي الجهاز القضائي في مدرسة القضاة سيمثل خطوة هامة نحو تقوية السلطة القضائية. وفي مجال المؤسسات الإصلاحية، يشكّل بدء أعمال البناء في السجن الجديد في كروا دي بوكيه خطوة ملموسة أولى نحو تلبية الحاجة الملحّة لزيادة حجم جهاز السجون في البلد، وإن كانت هناك حاجة إلى ما هو أكثر من هذا بكثير. ومن المستحسن أيضا أن تواصل السلطات الهايتية البحث عن بدائل لإصدار أحكام السجن، ممّا قد يشكّل إسهاما طويل الأجل في التخفيف من الازدحام الشديد، وقد يساعد على عودة المدانين بارتكاب جرائم بسيطة إلى الحياة المنتجة بشكل أسرع. وفي الوقت نفسه، فإن لاعتماد التشريع الخاص بمكتب حماية المواطنين وتعزيز قدراته أهمية حاسمة بالنسبة للجهود المبذولة لإضفاء الصبغة المؤسسية على احترام حقوق الإنسان في البلد.

٧٤ - أمّا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ففي الوقت الذي ساعدت فيه المشاريع القائمة على كثافة العمالة بآلاف الوظائف المؤقتة التي أوجدتها على تلبية بعض الاحتياجات الملحّة، أسهم النقاش المكثّف الذي دار في هايتي وبين السلطات الهايتية والمجتمع الدولي في تحديد المعالم الواضحة للطريق إلى تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الدائم. وسيكون تقديم المساعدات بسخاء وبشكل متواصل لتلبية الاحتياجات الإنسانية ولأغراض الإنعاش المبكر أمرا لا غنى عنه في المستقبل المنظور. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن يُبذل مزيد من الجهود لإرساء الأسس لإحراز التقدّم في الأجل الطويل بإعادة الحياة إلى نشاط القطاع الخاص. وقد جرى تسليط الضوء مرارا على مزايا هايتي المتأصلة كموقع للاستثمار

على مدى السنة الماضية. ولاستغلال هذه الإمكانات وتحقيق مؤشرات التقدّم نحو تحقيق الاستقرار الدائم، من الأهمية بمكان أن تتواصل القيادة الهايتية مع القطاع الخاص في مسعى مشترك لاغتنام الفرص السانحة. وينبغي تكملة البرامج الجارية لتعزيز الهياكل الأساسية المادية في هايتي بجهد تعاوني متواصل لتهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لمزاولة الأعمال التجارية بشكل حقيقي. وسيمثل استمرار مشاركة المجتمع الدولي واهتمام الهايتيين المغتربين موردا لا غنى عنه أيضاً لهذا المسعى.

## عاشرا – دعم البعثة

٧٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ترميم وإعادة بناء الهياكل الأساسية للبعثة التي دمرت من جراء الأعاصير والعواصف المدارية التي اجتاحت هايتي خلال عام ٢٠٠٨. وقد أدخلت تحسينات كبيرة لكفالة تحسين قدرة مرافق البعثة على تحمل أحوال الطقس القاسية السائدة في هايتي، ووضعت الترتيبات اللوجستية لتحسين الاستجابة للكوارث. بيد أنه بالنظر إلى انعدام النظم المناسبة لصرف المياه في جميع أنحاء البلد بشكل مزمن، سيظل فيضان المرافق يشكل خطرا كبيرا. ويخص مجال ثانٍ من المجالات الأساسية لنشاط دعم البعثة بناء مرافق البعثة لدعم أنشطة الدوريات على طول الحدود، بما فيها المنشآت البحرية في غونييف وجاكميل وفورت ليبرتيه وبور سالو، ومرافق الحدود البرية في أنس – آ – بيتر ومالباس وبيلادير.

٧٦ – وشكّل الدعم المقدم لانتخابات مجلس الشيوخ نشاطا رئيسيا ثالثا في مجال اللوجستيات قامت به البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتطلبت كل جولة من جولات الانتخابات إعادة توزيع حوالي ٢٠٠ ٤ من القوات و ٤٥٠ من أفراد الشرطة المشكّلة و ٦٧٥ من استشاريي الشرطة و ٤٠٠ من الموظفين الميدانيين. ونقلت البعثة حوالي ٢٥٥ طنا من المواد الانتخابية برا، إضافة إلى تنظيم ١٤٦ رحلة من الرحلات الجوية المتعلقة بالانتخابات.

٧٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تُوفي أحد الموظفين خارج منطقة البعثة، بينما تم إجلاء ٢٣ موظفا لأسباب طبية وتلقوا العلاج في هايتي وتم إجلاء ٣٢ موظفا إلى مرافق طبية بمستويات رعاية أعلى خارج هايتي. كما اضطلعت البعثة بتحضيرات للاستجابة للانتشار المحتمل للأنفلونزا من النوع A (H1N1) في صفوف أفراد البعثة، في الوقت الذي تعاونت فيه مع منظمة الصحة العالمية لمساعدة حكومة هايتي فيما تبذله من جهود لحماية سكان هايتي.

### التوعية والإعلام

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفعت البعثة وتيرة إنتاج برنامجها التلفزيوني ''Jwèt Pou Ou'' (حان دورك) من مرة كل أسبوعين إلى مرة في الأسبوع، واستحدثت برنامجا جديدا يبرز أعمال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هايتي تحت عنوان ''Jwèt Pa Nou'' (حان دورنا). وتُبث هذه البرامج الميسَّرة على سبع محطات تلفزيونية في هايتي وثماني محطات تلفزيونية تشاهدها الجالية الهايتية المقيمة في الولايات المتحدة. ولا تزال البرامج الإذاعية اليومية للبعثة، التي تستعمل موجة التضمين الترددي، تقدم الأخبار والمعلومات لجماهير داخل البلد وخارجه، وهي تبث على الصعيد الوطني بواسطة أجهزة إرسال وعلى الصعيد الدولي من خلال شبكة الإنترنت.

٧٩ - ولا يزال أفراد المجتمع المدني الهايتي، بما في ذلك نسبة مئوية متنامية من النساء، يستخدمون المراكز المتعددة الوسائط التسعة التابعة للبعثة بأعداد متزايدة. ويجري وضع ترتيبات لإتاحة التداول بالفيديو فيما بين المراكز، مما قد ييسر قدرا أكبر من الحوار وتبادل المعلومات، فضلا عن دعم الاتصالات الحكومية الوطنية والمحلية فيما بين الإدارات.

## حادي عشر - الجوانب المالية

٨٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٤/٦٣، مبلغ ٢٠٠ ٧٥١ ٦١١ دولار، وهو ما يعادل ٢٦٧ ٩٧٩ ٥٠ دولارا في الشهر، للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ستكون محصورة بالمبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٨١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ١٣٢,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٦٢٠,٣ ١ مليون دولار.

٨٢ - وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ٩٦,٨ مليون دولار. وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

## ثاني عشر – ملاحظات وتوصيات

٨٣ – بعد مرور خمس سنوات على عملية تحقيق الاستقرار، هناك سبب جوهري للاعتقاد بأن هايتي تتحول من ماضٍ يتسم بالنزاع صوب مستقبل أكثر إشراقا يتسم بالتنمية السلمية. غير أن التقدم المحرز يظل هشا للغاية، ويحتمل أن يتعرض لانتكاسات وأن تزول آثاره. ويضطلع الالتزام المتواصل من قبل هايتي قيادةً وشعباً، ومن قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما، بدور حاسم في توطيد الاستقرار.

٨٤ – وتقع على عاتق الشعب الهايتي المسؤولية الرئيسية عن كفالة التقدم. ويتعين على قادة هايتي، الذين ساعدوا على إتاحة فرصة لإحداث تغيير تاريخي، مواصلة جهودها الرامية إلى تحديد الحلول التي تحظى بقاعدة واسعة من التأييد للمشاكل التي تواجه البلد، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة والإصلاحات التي يمكن إدخالها على الدستور. وسيتطلب ذلك التعاون داخل أجهزة الحكومة وفيما بينها على نحو أفضل وأكثر استدامة، كما سيتطلب التزاما بالحوار الشامل مع عامة الجمهور. ويعد أيضا بذل مزيد من الجهود لكبح الفساد والإفلات من العقاب بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، من شأن المتابعة الفعالة لأحداث العنف التي وقعت إبان انتخابات ١٩ نيسان/أبريل أن تساعد على تعزيز ثقة الجمهور في العملية الديمقراطية، ومن شأنها أن تؤكد أن نفس المعايير تنطبق على جميع المواطنين الهايتيين، مهما كانت مكانتهم.

٨٥ – ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تقدم إسهاما حاسما في عملية تحقيق الاستقرار من خلال أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. ويظل الدعم التنفيذي للعناصر الأمنية للبعثة حيويا في وقت لا تزال تتطور فيه قدرات الشرطة الهايتية ولا تزال فيه الدولة تواجه تهديدات هامة لاستقرارها. وفي نفس الوقت، تعد الخبرة التقنية للبعثة بمثابة مورد هام لدعم الجهود التي تبذلها هايتي لتعزيز القدرة الوطنية والمحلية في مجال الحوكمة ولتطوير هياكلها في مجال إدارة الحدود وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وأوصي بناء على ذلك بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لسنة إضافية، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مع إدراج التعديلات الموصى بها في هذا التقرير (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧)، وهي التعديلات التي أرى أنها ستمكن البعثة من العمل بفعالية في البيئة الحالية.

٨٦ – ويضطلع الالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي بالمعنى الأوسع بدور أساسي إذا أُريد لهذه الجهود أن تؤتي ثمارها. ويقدم الالتزام السياسي الذي أبداه شركاء هايتي في مؤتمر واشنطن، إلى جانب ما أعقبه من إلغاء ديون البلد، دلالة مشجعة على عمق الدعم الدولي

المقدم للبلد. ومن المهم الإبقاء على هذه النوايا الحسنة، وبذل مزيد من الجهود لإحداث تغيير ملموس في الحياة اليومية للشعب الهايتي، وهو ما يعد شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار في الأجلين القصير والطويل. ويشكل التزام الرئيس السابق كلينتون بأن يكون مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي إسهاما قيما في هذا الصدد بالفعل.

٨٧ - ولئن لم يكن الطريق إلى تحقيق الاستقرار وعمليات السلام سهلا، ما زلت واثقا بأن هايتي تحظى اليوم بفرصة تاريخية لتحقيق التقدم. وأحث هايتي، قيادةً وشعباً، وشركاءها في عملية تحقيق الاستقرار على الوفاء بالتزاماتهم وعلى المثابرة في جهودهم الرامية إلى تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لهذا البلد المميّز.

٨٨ - وأود أن أختم بالإعراب عن امتناني الصادق لممثلي الخاص، هادي العنابي، ولرجال البعثة ونسائها لما أبدوه من شجاعة وتفانٍ في سبيل تحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك للحكومات التي قدمت القوات وأفراد الشرطة للعملية.

# المرفق الأول

# خطة التوطيد: النقاط المرجعية والمؤشرات المنقحة لإحراز التقدم للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

## أولا - الحوار السياسي والانتخابات

**النقطة المرجعية: مواصلة إحراز تقدم في تسوية الخلافات السياسية عن طريق الحوار ونجاح إنجاز دورة من الانتخابات الحرّة والنزيهة تتوج بعملية سلسة لتنصيب رئيس في عام ٢٠١١**

تشمل شروط إحراز التقدم استمرار الإرادة السياسية من جانب الجهات الفاعلة الهايتية الرئيسية لبناء نهج شامل وتعاوني، مع مواصلة الاستفادة من جملة أمور منها جدول الأعمال المشترك المتفق عليه بين الفرعين التشريعي والتنفيذي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني الهايتي؛ وتوفير الدعم الأمني واللوجستي والتقني من جانب البعثة؛ وتوافر ما يلزم من تمويل ثنائي لإتاحة إنجاز الدورة الانتخابية وتعزيز المؤسسات المعنية

| السنة[أ] | مؤشرات التقدم |
|---|---|
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠** | • مواصلة اتّباع النهج التعاوني في إيجاد الحلول لمشاكل هايتي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الاستفادة من التعاون بين الأحزاب السياسية وفروع الحكومة، وكذلك التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني |
| | ○ النظر في توصيات اللجنة الرئاسية المعنية بدستور عام ١٩٨٧ بشكل كامل وسريع، وبدء إجراءات المتابعة على أساس من الاتفاق الواسع النطاق |
| | ○ تقديم سائر اللجان الرئاسية تقاريرها والنظر في توصياتها على وجه السرعة |
| | ○ تنفيذ جدول الأعمال التشريعي المستكمل بالتعاون بين الحكومة والبرلمان |
| | • مواصلة تقديم الدعم للعمليات والمؤسسات الانتخابية |
| | ○ إجراء انتخابات ديمقراطية لمجلس النوّاب وثلث مجلس الشيوخ وأداء جميع البرلمانيين اليمين |
| | ○ التوصّل إلى توافق آراء سياسي بخصوص إجراء الانتخابات المحلية والرئاسية |
| | ○ إحراز تقدّم نحو إنشاء مؤسسات انتخابية دائمة |
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١** | • المتابعة الفعّالة لتوصيات اللجنة الرئاسية المعنية بدستور عام ١٩٨٧ وغيرها من اللجان الرئاسية استنادا إلى الاتفاق الواسع النطاق والنهج التعاوني |
| | • إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتنصيب الرئيس المنتخب ديمقراطيا في شباط/فبراير ٢٠١١ |
| | • تمكُّن المؤسسات الهايتية من إجراء الانتخابات بقدر محدود من الدعم التقني الدولي |

(أ) يضم هذا الجدول عددا من الأهداف والمواعيد المستهدفة المستمدة من مختلف الخطط الوطنية، ومنها بوجه خاص خطط هايتي لإصلاح مؤسسات البلد المعنية بسيادة القانون، وذلك تيسيرا لاطّلاع الدول أعضاء في مجلس الأمن عليها. ورغم الاتفاق عموما على ضرورة إحراز تقدم في هذه المجالات، ينبغي ملاحظة أن عددا من التواريخ قابل للتغيير، وسيجري تعديل هذه التواريخ حسب الاقتضاء مراعاة للظروف التي تطرأ على أرض الواقع وبحيث يؤخذ في الاعتبار حوار البعثة الجاري مع السلطات الهايتية.

## ثانيا – بسط سلطة الدولة

**النقطة المرجعية: بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تتسم بالشرعية والشفافية والخضوع للمساءلة، وصولا إلى المستوى المحلي، بحيث تكون لها القدرة على جباية الأموال وصرفها لصالح السكان، بما في ذلك إنشاء نظام لإدارة الحدود يتمتع بمقومات الاستمرار**

تشمل شروط إحراز التقدم اتباع القيادة السياسية الهايتية نهجا تعاونيا لدى اعتمادها استراتيجية لتعزيز القدرات الإدارية على الصعيدين المركزي والمحلي، ولدى سعيها للتوصّل إلى توافق آراء بشأن ترتيبات تطبيق اللامركزية، ولدى اعتمادها استراتيجية لإدارة الحدود؛ واستمرار الدعم التقني المقدم من البعثة؛ وتقديم الخبرة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف للمساعدة على بناء القدرات وتوفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية

| السنة | مؤشرات التقدم |
|---|---|
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠** | • مواصلة إحراز التقدم في مجال تعزيز القدرات في المجال الإداري ومجال اتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي، واعتماد مخطط شامل لهذه الأنشطة<br>• إعداد إطار قانوني ومؤسسي لتطبيق اللامركزية<br>• مواصلة إحراز التقدم نحو وضع نهج شامل لإدارة الحدود، وذلك بوسائل منها إصدار قانون للحدود واعتماد خطة لوضع استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود |
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١** | • تحسين القدرة على جباية الأموال وصرفها لصالح السكان من خلال تعزيز المؤسسات على الصعيدين المركزي والمحلي، مع الاستفادة من إطار يتفق عليه لوضع الترتيبات السليمة والمستدامة لتطبيق اللامركزية<br>• بدء تطبيق نهج شامل لإدارة الحدود، واكتساب قدرة حاسمة الأهمية في هذا المجال بإنشاء ما يلزم من مؤسسات وهياكل أساسية تستفيد من الدعم الدولي الإضافي حسب الاقتضاء<br>• تحسين القدرة التشريعية للبرلمان وتعزيز التعاون بين فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي. |

## ثالثا – كفالة الأمن والاستقرار

**النقطة المرجعية: إنشاء هيكل أمني مستدام يمكّن هايتي من التصدي بفعالية للتهديدات المحتملة داخل البلد وعلى طول حدوده البرية والبحرية، مع احترام المعايير الدولية والحريات الفردية في نفس الوقت**

تشمل شروط إحراز التقدم مواصلة السلطات الهايتية إيلاء الأولوية لاتخاذ القرارات الضرورية فيما يتعلق بتنمية قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ومنح شهادات الإجازة لأفراد الشرطة من قبل السلطات الهايتية، والتوصّل إلى توافق آراء بشأن الشكل المناسب للهيكل الأمني العام؛ ومواصلة البعثة تقديم الدعم في المجال التنفيذي وفي مجال بناء القدرات؛ وتوفير الخبرة والدعم على المستوى الثنائي لتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية

| السنة | مؤشرات التقدم |
|---|---|
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠** | • مواصلة إحراز التقدّم في صون الأمن والاستقرار في المناطق الحضرية والريفية، مع الاستفادة من التعاون بين قوات الأمن الدولية والهايتية<br>• مواصلة تعزيز وجود الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من البعثة، على طول الحدود البرية والبحرية وفي جميع أرجاء البلد<br>• إحراز مزيد من التقدم في بلوغ الأهداف التي حددتها خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، وذلك من خلال:<br>○ بدء تدريب دُفعات جديدة من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، ممّا سيتيح مواصلة زيادة عدد أفراد الشرطة بوجه عام وفقا للأطر الزمنية المحدّدة في خطة الإصلاح<br>○ مواصلة عملية الفرز ومنح شهادات الإجازة<br>○ مواصلة تعزيز القدرات التقنية للشرطة القضائية الهايتية<br>○ إحراز تقدّم في تنمية قدرات حفر السواحل<br>○ تعزيز القدرات الإدارية للشرطة الوطنية الهايتية وإحراز تقدّم في تدريب موظفي الإدارة المتوسطة والعليا<br>○ مواصلة تطوير الهياكل الأساسية للشرطة الوطنية الهايتية<br>○ إعداد خطة للتطوير في إطار متابعة الخطة الحالية لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية<br>• النظر بشكل كامل وسريع في توصيات اللجنة الرئاسية المعنية بالأمن، والتوصّل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن إجراءات المتابعة<br>• إحراز تقدّم في البرنامج العام لتسجيل الأسلحة |
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١** | • إحراز مزيد من التقدم خلال هذه الفترة في جميع المجالات المدرجة في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية بحيث يكون معظم الأهداف الرئيسية لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية قد تحقّق أو أوشك على التحقق بحلول نهاية عام ٢٠١١:<br>○ وصول قوام الشرطة الوطنية الهايتية إلى ١٤ ٠٠٠ ضابط حاصل على التدريب الملائم ومتمتع بالمهنية؛ وإنجاز عملية منح الشهادات لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية<br>○ تزويد الشرطة الوطنية الهايتية القدرة اللازمة لتوفير الخدمات الشرطية الأساسية في جميع أرجاء البلد<br>• متابعة توصيات اللجنة الرئاسية المعنية بالأمن على أساس من الاتفاق الواسع النطاق<br>• وضع ترتيبات مستدامة لتوفير الأمن على طول الحدود البرية والبحرية، مع الاستفادة من المساعدة الدولية والأنشطة الثنائية التكميلية عند اللزوم<br>• وهذا بدوره سيتيح إجراء تقييم عام لما سيتبقى من احتياجات من المساعدة الدولية<br>• الموافقة على الخطط الإضافية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية<br>• إتمام عملية تسجيل نحو ٣١ ٠٠٠ قطعة سلاح |

## رابعا – سيادة القانون وحقوق الإنسان

### النقطة المرجعية: إنشاء نظام قضائي وجنائي يتسم بالاستقلالية والمصداقية ويحترم حقوق الإنسان ويعززها ويكون متاحا لجميع المواطنين

تشمل شروط إحراز التقدم مواصلة السلطات الهايتية إيلاء الأولوية لاتخاذ القرارات الضرورية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، ومواصلة الدعم المقدم من البعثة في المجال التنفيذي وفي مجال بناء القدرات، وتوفير الخبرة والتبرعات على المستوى الثنائي لتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية

| السنة | مؤشرات التقدم |
|---|---|
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠** | • وفقا للخطة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة ودعما للقوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة باستقلال القضاء التي اعتُمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧:<br>○ إنشاء المجلس الأعلى للقضاء (في انتظار تعيين رئيسه)<br>○ إنشاء نظام للإشراف القضائي داخل وزارة العدل والأمن العام، ثم داخل المجلس الأعلى للقضاء<br>○ بدء تدريب دفعة أولى من قضاة المستقبل في مدرسة إعداد القضاة بعد اجتيازهم المسابقة التنافسية<br>○ إنشاء دوائر متخصصة في قضايا الفساد والجريمة المنظّمة<br>○ تحديد الإصلاحات المطلوب إجراؤها بصورة عاجلة في مدوّنات الإجراءات الجنائية، بما في ذلك إدخال عقوبات بديلة لعقوبة الحبس ووضع نظام أساسي للمساعدين القضائيين<br>○ اعتماد التشريع والهيكل التنظيمي الخاصين بوزارة العدل والأمن العام اللذين يحدّدان جملة أمور منها الأساس الذي تنبني عليه وحدة للتخطيط الاستراتيجي والبرمجة الاستراتيجية تُنشأ لتوجيه تنفيذ عملية إصلاح قطاع العدالة<br>• وسعيا إلى تحقيق الأهداف المدرجة في الخطة الاستراتيجية لإدارة السجون الوطنية:<br>○ زيادة مساحة أماكن النوم في المرافق الإصلاحية بما يتجاوز المساحة الحالية التي تساوي نحو ٠٠٠ ٥ متر مربع وتؤوي ٧٩٠ ٨ نزيلا<br>○ تخريج ٢٧٠ من ضباط السجون؛ وتدريب كبار المديرين والمشرفين؛ ووضع السياسات والإجراءات<br>• اعتماد التشريع الخاص بمكتب حماية المواطنين وإحراز تقدّم نحو زيادة فعاليته<br>• التصديق على مزيد من الصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان |
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١** | • تتيح الإصلاحات المنفّذة لنظام العدالة تحقيق زيادة كبيرة في عدد المحاكمات والقرارات القضائية والحدّ من حالات الاحتجاز الطويل وغير القانوني السابق للمحاكمة<br>○ تؤدي المحكمة العليا دورها بفعالية كهيئة رقابية وتأديبية للسلك القضائي<br>○ وفقا للخطة الواردة في ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، تضاف ١٥٠ محكمة سلام و ٦ محاكم ابتدائية و ٤ محاكم استئناف جديدة إلى محاكم السلام الـ ٢٠٠ والمحاكم الابتدائية الـ ١٨ ومحاكم الاستئناف الـ ٥ الموجودة حاليا<br>○ يوجد نظام وطني لتقديم المعونة القانونية<br>○ تعزيز نظام قضاء الأحداث وتفعيله في بورت – أو – برانس وكاب هايسيان وغيرهما من الدوائر القضائية<br>○ كما هو متوخى في ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، يجري تمديد خطة إصلاح قطاع العدالة أو تجديدها لمدّة ثلاث سنوات إضافية، استنادا إلى أهداف محدّدة بوضوح<br>• وسعيا إلى تحقيق الأهداف المحدّدة في الخطة الاستراتيجية لإدارة السجون الوطنية التي ستظل توفّر إرشادا لجهود المساعدة الدولية الإضافية اللازمة حتى عام ٢٠١٢، يتحقّق ما يلي:<br>○ مواصلة زيادة مساحة أماكن النوم في المرافق الإصلاحية، على أساس إتمام المشاريع الجارية التي ستوجد أماكن إضافية في السجون بمساحة ٠٠٠ ٦ متر مربع وبدء مشاريع جديدة، وذلك سعيا إلى تحقيق الهدف الوطني المتمثل في إيجاد الحيّز الكافي في السجون لإيواء ما يربو على ٠٠٠ ١٠ نزيل وفقا للمعايير الدولية بحلول عام ٢٠١٢<br>○ ستكون نواة من ضباط ومشرفي السجون قد تلقوا التدريب الكافي لكي يتمكنوا من تشغيل هذه الأماكن بقدر محدود من المساعدة<br>• بدء مكتب حماية المواطنين أداء مهامه وتمتُّعه بالفعالية، مع الاستفادة من قدر محدود من الدعم الإضافي عند الاقتضاء |

## خامسا – التنمية الاجتماعية والاقتصادية

**النقطة المرجعية: سيتطلب تحقيق الاستقرار الدائم الحيلولة دون وقوع أي تدهور آخر في الأحوال المعيشية، وتقديم الخدمات الأساسية إلى أضعف الفئات، وحدوث تحسّن ملموس في مستويات معيشة السكان، وإيجاد الظروف المواتية للانتعاش الاقتصادي**

تشمل شروط إحراز التقدم اتخاذ القيادة الهايتية القرارات اللازمة في مجال السياسات للمساعدة على تلبية الاحتياجات الملحة ولإيجاد إطار للاستثمار والتنمية؛ وتقديم الجهات المانحة مساعدات سخيّة على نحو منسق ومستمر؛ وبذل الوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية جهودا متجدّدة؛ والمشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص في هايتي وفي الخارج

| السنة | مؤشرات التقدم |
|---|---|
| **تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١** | • تقديم المساعدة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الملحة لشعب هايتي، مع الاستفادة من الدعم المقدم من المجتمع الدولي والتبرعات المقدمة من القطاع الخاص<br>○ تقديم المساعدة في مجال الأغذية والزراعة<br>○ دعم إقامة المشاريع القائمة على كثافة العمالة<br>○ إحراز تقدم نحو تحسين توافر التعليم<br>○ دعم التحسين في مجال الصحة عن طريق حملات التحصين<br>• تحسين بيئة الأعمال<br>○ إحراز تقدم نحو إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لأنشطة الأعمال والاستثمار<br>○ إحراز تقدم في مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية بوسائل منها تقديم المساعدة الثنائية<br>• ينبغي أن تشمل النتائج المراد تحقيقها بحلول نهاية الفترة ما يلي:<br>○ زيادة الناتج المحلي الإجمالي (مع توقعات استمرار النمو على مدى عدة سنوات متتالية)<br>○ زيادة فرص العمل<br>○ زيادة الاستثمار الداخلي والأجنبي<br>○ زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي<br>○ تحقيق زيادة مطّردة في إيرادات الدولة<br>○ تحقيق معدّل تضخم منخفض<br>○ حدوث تحسّن في توفير الخدمات الأساسية<br>○ خفض النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي |

## المرفق الثاني

## بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية (في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩)

| | ضباط الأركان | | الأفراد | | |
|---|---|---|---|---|---|
| البلد | إناث | ذكور | إناث | ذكور | المجموع |
| الأرجنتين | | ٩ | ٣٠ | ٥٢ | ٥٦٠ |
| الأردن | | ١٠ | – | ٧١٨ | ٧٢٨ |
| إكوادور | | ١ | – | ٦٦ | ٦٧ |
| أوروغواي | | ١٣ | ٣٧ | ١ ٠٨٣ | ١ ١٣٣ |
| باراغواي | | – | – | ٣١ | ٣١ |
| البرازيل | | ١٥[أ] | ٧ | ١ ٢٦٠ | ١ ٢٨٢ |
| بوليفيا | | ٣ | ١٠ | ١٩٥ | ٢٠٨ |
| بيرو | | ٤ | – | ٢٠٤ | ٢٠٨ |
| سري لانكا | | ١٠ | – | ٩٤٩ | ٩٥٩ |
| شيلي | | ٦ | ١٤ | ٤٨٠ | ٥٠٠ |
| غواتيمالا | | ٥ | ٦ | ١٠٧ | ١١٨ |
| فرنسا | | ٢ | – | – | ٢ |
| الفلبين | | ٢ | – | ١٧٥ | ١٧٧ |
| كرواتيا | | ٢ | – | – | ٢ |
| كندا | | ٥ | – | – | ٥ |
| نيبال | | ١٠ | ١٠ | ١ ٠٥٤ | ١ ٠٧٤ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ١ | ٣ | – | – | ٤ |
| **المجموع** | **١** | **١٠٠** | **١١٤** | **٦ ٨٤٣** | **٧ ٠٥٨** |

(أ) بما في ذلك قائدة القوة.

# المرفق الثالث

## تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩)

| البلد | عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة | | عدد وحدات الشرطة المشكلة | |
|---|---|---|---|---|
| | إناث | ذكور | | |
| الاتحاد الروسي | ١ | ١٠ | صفر | صفر |
| الأرجنتين | صفر | ١٤ | صفر | صفر |
| الأردن | صفر | ٣٣ | صفر | ٢٩٠ |
| إسبانيا | ٥ | ٣٩ | صفر | صفر |
| أوروغواي | صفر | ٦ | صفر | صفر |
| باكستان | صفر | صفر | صفر | ٢٤٧ |
| البرازيل | صفر | ٣ | صفر | صفر |
| بنن | ١ | ٢٩ | صفر | صفر |
| بوركينا فاسو | صفر | ٢١ | صفر | صفر |
| تركيا | ١ | ٤٥ | صفر | صفر |
| تشاد | صفر | ١٤ | صفر | صفر |
| توغو | صفر | ٥ | صفر | صفر |
| جامايكا | صفر | ٥ | صفر | صفر |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | ١ | ٢ | صفر | صفر |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | صفر | ٢ | صفر | صفر |
| رواندا | صفر | ١١ | صفر | صفر |
| رومانيا | ٤ | ١٦ | صفر | صفر |
| سري لانكا | صفر | ٢ | صفر | صفر |
| السلفادور | ٢ | ١٢ | صفر | صفر |
| السنغال | صفر | ٣٦ | صفر | ٨٥ |
| سويسرا | صفر | ١ | صفر | صفر |
| شيلي | ١ | ١٤ | صفر | صفر |
| صربيا | ١ | ٤ | صفر | صفر |
| الصين | ٤ | ١٥ | ٦ | ١١٩ |
| غرينادا | صفر | ٣ | صفر | صفر |
| غينيا | ٤ | ٥١ | صفر | صفر |
| فرنسا | ٣ | ٥٠ | صفر | صفر |

| البلد | عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة | | عدد وحدات الشرطة المشكلة | |
|---|---|---|---|---|
| | إناث | ذكور | | |
| الفلبين | ٥ | ١٧ | صفر | صفر |
| الكاميرون | ١ | ١٢ | صفر | صفر |
| كرواتيا | صفر | ٣ | صفر | صفر |
| كندا | ١١ | ٨٠ | صفر | صفر |
| كوت ديفوار | ٤ | ٦٣ | صفر | صفر |
| كولومبيا | صفر | ٢٧ | صفر | صفر |
| مالي | ١ | ٤١ | صفر | صفر |
| مدغشقر | صفر | ٩ | صفر | صفر |
| مصر | صفر | ٣١ | صفر | صفر |
| نيبال | ٢ | ٥٢ | ١٢ | ١١٣ |
| النيجر | ٢ | ٤٩ | صفر | صفر |
| نيجيريا | صفر | صفر | ١٧ | ١٠٦ |
| الهند | صفر | ١١ | صفر | ١٣٩ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٤ | ٣٩ | صفر | صفر |
| اليمن | صفر | ٣ | صفر | صفر |
| | ٥٨ | ٨٨٠ | ٣٥ | ١ ٠٩٩ |
| **المجموع** | **٩٣٨** | | **١ ١٣٤** | |
| **المجموع الكلي** | **٢ ٠٧٢** | | | |

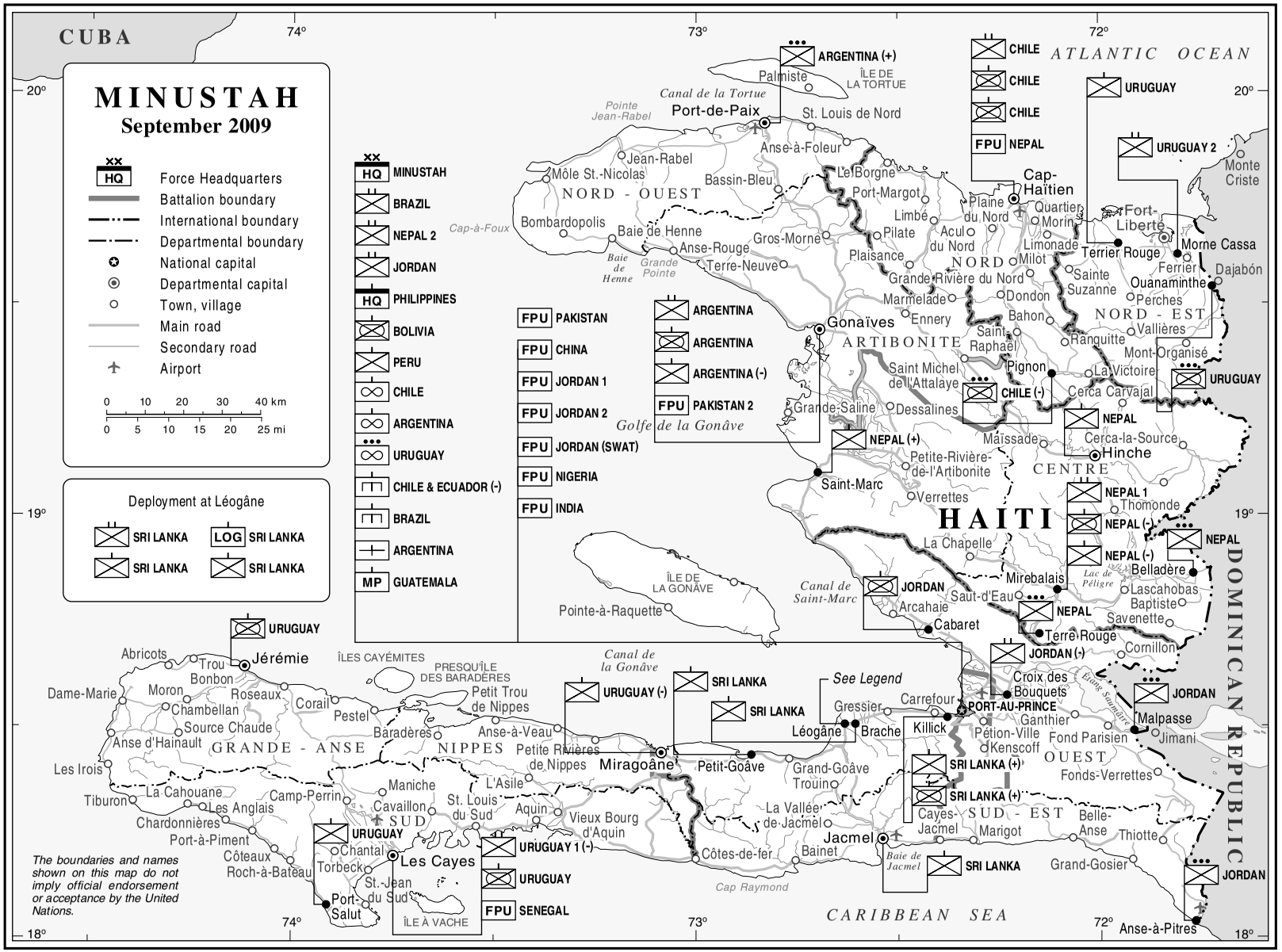


Map No. 4224 Rev. 24 UNITED NATIONS
September 2009

Department of Field Support
Cartographic Section

S/2009/439